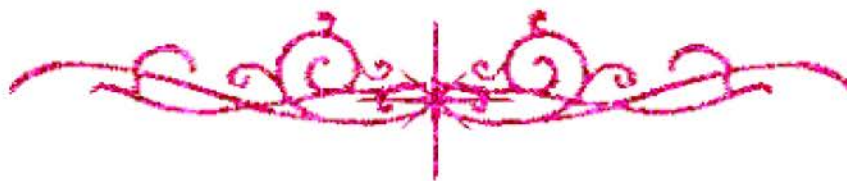


بسم الله الرحمن الرحيم





شبكة المعلومات الجامعية التوثيق الالكتروني والميكروفيلم



جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

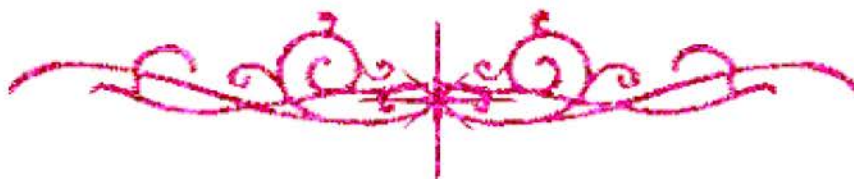
قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات



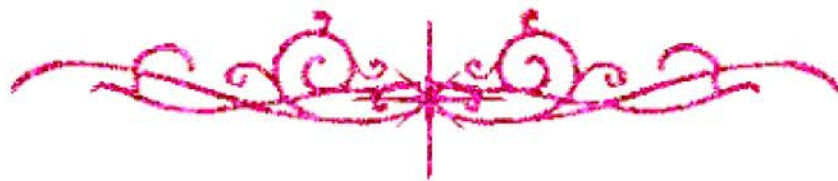
يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار



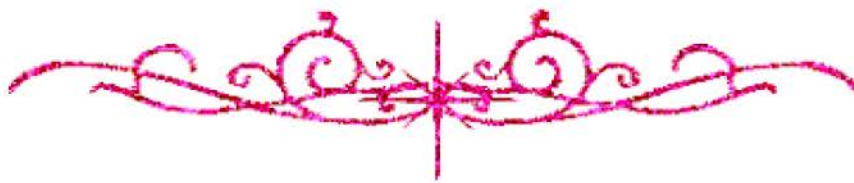


بالرسالة صفحات
لم ترد بالأصل





بعض الوثائق الأصلية تالفة



B 110 ٤٢

لجنة

المناقشة والحكم



رئيساً

الأستاذ الدكتور / العشري حسين درويش

الأستاذ المتفرغ بقسم الإقتصاد

كلية التجارة - جامعة طنطا

مشرفاً وعضواً

الأستاذ الدكتور / محمد ناظم حنفي

أستاذ ورئيس قسم الإقتصاد

كلية التجارة - جامعة طنطا

مشرفاً وعضواً

الأستاذ الدكتور / فتحى خليل الخضراوي

أستاذ الإقتصاد

كلية التجارة - جامعة طنطا

عضواً من الخارج

الأستاذ الدكتور / عبد القادر محمد عبد القادر

أستاذ الإقتصاد

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

تاريخ المناقشة : / / ١٩٩٨

قرار اللجنة :

قرار مجلس الكلية وتاريخه :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وبعد ..

فى مستهل هذه الرسالة ، يسجد الباحث لله عز وجل شكراً على فضله وتوفيقه له فى الإنتهاء من إعدادها .

اللهم إنه من لا يشكر الناس لا يشكرك ، وإن أناساً لذوى فضل علىّ قدموا لى من علمهم ووقتهم وجهدهم الكثير والكثير ، فأقدم لهم خالص شكرى وتقديرى وفى هذا يقول الله تبارك وتعالى فى حديثه القدسى (١) :

" لم يشكرنى من لم يشكر من أجريت النعمة على يديه "

وبعد يشرفنى أن أتقدم إلى قسم الإقتصاد بكلية التجارة جامعة طنطا بهذه الرسالة المتواضعة ثمرة جهود مخلصه تضافرت لتوجيهى وإرشادى وتقوية عزيمتى على البحث الجاد والدؤوب للوصول بالبحث إلى هدفه المنشود .

وفى هذا المقام يسرنى ويشرفنى أن أتقدم بأسمى معانى الشكر والتقدير والإمتنان لأستاذى الفاضل الأستاذ الدكتور/ **محمد ناظم حنفى** أستاذ ورئيس قسم الإقتصاد بكلية التجارة - جامعة طنطا وعميد الكلية السابق الذى شملنى بعظيم إهتمامه وفائق عنايته فسعدت بإشراف سيادته على رسالتى ونهلت من ينبوع أصالته وأخلاقه الفاضلة ، فلقد كان لرحابة صدره وتشجيعه الدائم وتوجيهاته البناءة ومساعداته المخلصة وأستاذيته العلمية أكبر الأثر فى إتمام هذا البحث فشكراً لسيادته وجزاه الله عنى خير الجزاء .

كما يسرنى ويشرفنى أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان لمن وجهه فأنار الطريق وأعطى بإخلاص من ثمين وقته وغزير جهده وصائب فكره فأجزل العطاء .. إلى أستاذى الفاضل الأستاذ الدكتور/ **فتحى خليل الخضراوي** أستاذ الإقتصاد بالكلية، الذى عهدت فى سيادته منذ معرفته وإشرافه على هذه الرسالة أستاذاً وأباً فاضلاً يقدم بحق نموذجاً طيباً لما يمكن أن تكون عليه الصلة العلمية بين الأستاذ العالم والتلميذ الفتى . فقد أحاطنى أستاذى بالرعاية العلمية والشخصية التامة ، وأعطانى نوعاً من الإطمئنان والثقة فى النفس وعلمنى

(١) الأحاديث القدسية - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

كيفية إقتحام الصعاب حتى أصل إلى ما أنشده ، وكان سيادته سبباً في أن أضع يدي على ما أمكننى أن أضع يدي عليه الآن ، أدعو الله تبارك وتعالى أن يحفظه لنا عالماً جليلاً ينهل من فيض علمه الباحثون والدارسون .

كما أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان لأستاذى الفاضل الأستاذ الدكتور/ **مصطفى السيد الشعراوى** أستاذ الإقتصاد بالكلية الذى منحنى سيادته شرف الإشراف على هذه الرسالة ، ولقد كان لعطائه الفياض والمستمر دوماً والإهتمام الدائم ولمساته المضيئة ورحابة صدره فى إجراء الحوار والإستماع إلى الآراء أكبر الأثر فى توجيه الباحث وإخراج هذا العمل إلى النور ، فجزاه الله عنى الجزاء الوفير .

كما يطيب لى أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لعالم الإقتصاد الرائد الأستاذ الدكتور/ **العشرى حسين درويش** أستاذ الإقتصاد ورئيس جامعة طنطا السابق على تفضل سيادته بقبول الإشتراك فى لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، مما يعده الباحث فخراً وشرفاً كبيراً له للإستفادة والإستزادة بآرائه العلمية القيمة وخبراته العملية الطويلة .

وأود أن أعبر عن سرورى وتقديرى للأستاذ الدكتور/ **عبد القادر محمد عبد القادر** أستاذ الإقتصاد بكلية التجارة - جامعة الإسكندرية لشريف سيادته لى بقبول المناقشة والإشتراك فى الحكم على الرسالة ، الذى يعد شرفاً عظيماً وفرصة طيبة للإستفادة من علم سيادته وتوجيهاته.

وهناك كلمة شكر أتوجه بها لكل من شجعتنى معنوياً أو فعلياً من السادة أعضاء هيئة التدريس بالكلية وبخاصة أسرة قسم الإقتصاد بالكلية رئيساً وأعضاءاً ومعاونين على تشجيعهم للباحث فى مناخ أسرى وعلمى رائع.

كما لا ينسى الباحث أن يسدى الشكر والتقدير للسادة أعضاء هيئة التدريس بقسم الإقتصاد بكلية التجارة جامعة المنوفية المدرسة الأولى التى تعلم فأحب فيها علم الإقتصاد .

كما يسجل الباحث بالغ شكره وتقديره لأسرة مكتبة كلية التجارة - جامعة طنطا ، وأسرة مكتبة كلية التجارة - جامعة المنوفية ، وأسرة مكتبة معهد التخطيط القومى ، وأسرة مكتبة الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، وأسرة مكتبة كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، ومركز الدراسات المالية والإقتصادية بكلية الإقتصاد ، وإدارة البحوث الإقتصادية بالبنك المركزى ، وأسرة مكتبة صندوق النقد الدولى بمركز التجارة العالمى بالقاهرة .

وختاماً فإننى أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى الأستاذان/خالد و أسامة إبراهيم سيد أحمد على ما قدماء من رأى سديد ونصيحة غالية ولما بذلاه من جهد كبير ومعونة صادقة فى كتابة الرسالة وإخراجها بهذه الصورة التى أتمنى أن تتال الرضا والقبول . كما لا ينسى الباحث أن يسدى مزيداً من الشكر والإمتنان إلى أعضاء مركز عسكر للكمبيوتر للمساهمة فى كتابة وطباعة الرسالة .

ربنا تقبل منا واهدنا إلى صراطك المستقيم

اللهم إن هذا عملنا لك وفى سبيلك فاجرنا عليه خير الجزاء .

محتويات البحث

رقم الصفحة

الموضوع

مقدمة وتمهيد

١	طبيعة المشكلة
٢	أهمية البحث والهدف منه
٣	فروض البحث
٤	منهج البحث
٥	حدود البحث
٦	خطة البحث
٧	الدراسات السابقة

الفصل الأول : الإتجاهات العامة لدراسة الإستهلاك

١	مقدمة
٢	المبحث الأول : الإستهلاك فى الفكر الإقتصادى
٤	المبحث الثانى : أهمية دراسة الإستهلاك
١٠	المبحث الثالث : العوامل المحدد للإستهلاك الخاص فى مصر
٢٥	المبحث الرابع : تطور الإنفاق الإستهلاكى الخاص فى مصر خلال الفترة ١٩٥٣ إلى ١٩٩٣
٢٩	المبحث الخامس : تطور السياسات الإقتصادية وأثرها على الإنفاق الإستهلاكى فى مصر
٣٥	الخلاصة

الفصل الثانى : تقييم دوال الإستهلاك الكلى المختلفة من حيث

إمكانية إدخال عنصر التوقعات عليها

٣٦	مقدمة
٣٧	المبحث الأول : سلوك المستهلك عبر الزمن
٤١	المبحث الثانى : أهمية دراسة الإستهلاك فى ظل التوقعات
٤٤	المبحث الثالث : نظريات الإستهلاك التى أفسحت المجال لإدخال عنصر التوقعات عليها
٥٨	الخلاصة

الفصل الثالث: عدم التأكد وأهمية إدخال عنصر التوقعات

٥٩	مقدمة
٦٠	المبحث الأول : عدم التأكد وبروز دور التوقعات
٦٤	المبحث الثانى : أهمية التوقعات فى الفكر الإقتصادى
٦٦	المبحث الثالث : دور التوقعات فى إتخاذ القرارات الإقتصادية
٦٨	المبحث الرابع : دور التوقعات فى النماذج الإقتصادية
٧٢	الخلاصة

الفصل الرابع: آليات التوقع المختلفة

٧٣	مقدمة
٧٤	المبحث الأول : آلية التوقعات الإستقرائية
٧٦	المبحث الثانى : آلية التوقعات المعدلة
٨٠	المبحث الثالث : آلية التوقعات الرشيدة
٩٠	المبحث الرابع : العلاقة بين آليات التوقع الثلاث
٩٤	المبحث الخامس: العلاقة بين آليات التوقع والسياسة الإقتصادية
١٠٣	الخلاصة

الفصل الخامس : السلوك الإستهلاكى فى ظل آليات التوقع المختلفة

(إطار نظرى)

١٠٤	مقدمة
١٠٥	المبحث الأول : نظرية الإستهلاك فى ظل آليات التوقع المختلفة
١١٣	المبحث الثانى : العلاقة بين نظرية دورة الحياة ونظرية الدخل الدائم
١١٦	المبحث الثالث : آلية التوقعات الرشيدة فى مجال الدخل الدائم
	المبحث الرابع : إختبارات نموذج التوقعات الرشيدة فى مجال
١١٨	الدخل الدائم
١٢١	الخلاصة

رقم الصفحة

الموضوع

الفصل السادس : السلوك الإستهلاكي فى ظل أليات التوقع المختلفة (إطار تطبيقي)

١٢٢	مقدمة
١٢٣	المبحث الأول : توصيف النموذج
١٣٢	المبحث الثانى : الافتراضات الخاصة بالنماذج المقترحة
١٣٥	المبحث الثالث : تقدير النموذج المقترح
١٣٨	المبحث الرابع : التقدير الإحصائى للنموذج المقترح
١٤٤	المبحث الخامس : نتائج الدراسة القياسية والتوصيات
١٤٧	المراجع العربية :
١٥٧	المراجع الأجنبية :

مقدمة وتمهيد

طبيعة المشكلة

أهمية البحث والهدف منه

فروض البحث

منهج البحث

حدود البحث

الفترة الزمنية

خطة البحث

الدراسات السابقة

طبيعة المشكلة :

يعتبر الإستهلاك أحد أهم المتغيرات الإقتصادية الكلية حيث يحتل مكانة هامة فى الفكر الإقتصادى ليس فقط لكونه غاية كل نشاط إقتصادى، بل لتأثيره المعروف على مجريات النشاط سواء بشكل ايجابى يتمثل فى إتساع نطاق السوق وبالتالي خلق الحافز لدى المستثمرين فى زيادة الإنتاج والتشغيل، أو بشكل سلبى يتمثل فى الأجل القصير فى إنخفاض المدخرات وبالتالي إنخفاض مصادر التمويل الممكنة للإستثمارات مما يؤثر سلباً على الإنتاج والتشغيل وبالتالي الدخل .

وحتى وقت قريب كان النموذج الإقتصادى المتبع فى مصر هو النموذج المركزى ، الذى يستند تنفيذ الخطة فيه على مجموعة من الأوامر الإدارية . وفى ظل هذا النموذج كان من الطبيعى ألا تلقى عملية عدم التأكد إهتماماً يذكر من منفذى القرار طالما أن كل شئ يقع فى مجال إهتمامهم قد تحدد إدارياً ، إلا أنه مع التحول إلى تطبيق سياسات الإصلاح الإقتصادى التى تستهدف تنشيط آليات السوق وتحرير الأسعار والتحرير المالى وخصخصة الإدارة وغيرها من أدوات التحرير الإقتصادى (حنفى، ١٩٩٢، ص ١٤٩) ينتظر أن تلعب التوقعات دوراً كبيراً على كل المستويات فى تحديد المسارات الزمنية للكثير من المتغيرات الإقتصادية الكلية نتيجة لما يترتب على السير فى هذا الإتجاه من توسيع رقعة عدم التأكد .

وإذا كان القرار الإقتصادى بطبيعته مرتبط بالمستقبل ، لذا تصبح عملية تكوين رؤية تنبؤية لهذا المستقبل ضرورة ملازمة لإتخاذ القرارات الإقتصادية . وتعتبر هذه الرؤية من الأعمال الأولية التى لاغنى عنها أثناء تصميم السياسة الإقتصادية إذ أنها تعتبر ضرورية لمعالجة مشكلة عدم التأكد من جهة ، كما تساعد على تحقيق الإتساق بين الأدوات والأهداف التى تضمها السياسة الإقتصادية من جهة أخرى .

ونعنى بعملية تكوين الرؤية التنبؤية للمستقبل عملية تكوين التوقعات. وتضم الأدبيات الإقتصادية آليات متنوعة لتكوين التوقعات أهمها : آلية التوقعات الإستقرائية ، وآلية التوقعات المعدلة، وآلية التوقعات الرشيدة .

وبينما تعتبر الآليتين الأولى والثانية قديمة ، إلا أن الآلية الثالثة (التوقعات الرشيدة) تعتبر حديثة نسبياً^(١) وترجع هذه الآلية إلى ميوث (1961) Muth الذى لم تصادف أفكاره فى

(١) يطلق البعض على Rational Expectations آلية أو فرضية أو نظرية التوقعات الرشيدة وتستخدم هذه التعبيرات بجوار لفظ التوقعات الرشيدة دون إيداء الفرق بينهم ويفضل الباحث إستخدام لفظ آلية من منطلق الحركة وإدخال الزمن .

البداية نجاحاً فورياً لصعوبة فهمها ولم يتزايد الإهتمام بها إلا فى بداية السبعينات على يد مجموعة صغيرة من الإقتصاديين الشباب بقيادة لوкас Lucas من جامعة شيكاغو وتوماس سارجينت Sargent ونيل والاس Wallace من جامعة مينيسوتا . وجوهر هذه الآلية أن الأفراد لا يرتكبون أخطاءً تتسم بالانتظام عند تكوينهم لتوقعاتهم، فالتوقعات ينبغى أن تكون فى المتوسط صحيحة ليستمر الأفراد فى إستخدام نفس آلية التوقع (Sargent, 1978, p.677).

ولقد أحدثت نظرية التوقعات الرشيدة ثورة فى الكيفية التى يفكر بها معظم الاقتصاديين فيما يتعلق بكيفية إدارة السياسة النقدية و السياسة المالية وآثارهما على النشاط الاقتصادى . وأحد نتائج هذه الثورة هو أن الاقتصادى أصبح الآن أكثر شعوراً بأهمية التوقعات فى إتخاذ القرارات و النتائج المترتبة على تنفيذ سياسة معينة . وبالرغم من أن رشادة التوقعات فى كل الاسواق لاتزال محل جدال ، الا أن معظم الاقتصاديين الآن يقبلون المبدأ التالى المقترح بواسطة التوقعات الرشيدة : "تكوين التوقعات سيختلف عندما يتغير سلوك المتغير المراد التنبؤ به " (Lucas, 1981, pp. 199-213) .

ولقد أقيعت ثورة التوقعات الرشيدة الإقتصاديين بأنه ليس هناك دور للسياسة الإقتصادية النشطة ؟ إذا ما كانت متوقعة، فى حين يتواجد هذا الدور إذا ما كانت السياسة الإقتصادية غير متوقعة وبالتالى فإن السياسة الإقتصادية الجيدة التى ينتظر أن يكون لها تأثير على الناتج هى التى تتسم بعدم الإنتظام أو التى تفاجئ الجمهور أو التى يصعب عليه أن يتنبأ بها. (خليل، ١٩٩٤، ص ٩٤٦) .

وهكذا يفترض أصحاب آلية التوقعات الرشيدة ، أن الناس يستخدمون المعلومات بكفاءة ويتحقق الكفاءة من خلال جمع المعلومات حتى تتخفض الأخطاء المنتظمة إلى درجة تجعل تكلفة الحصول على معلومات إضافية مساوية للعائد المتحقق من هذه المعلومات . وهذا يعنى أن الناس قد لا يحصلون على أفضل التوقعات الممكنة حول المستقبل ، ولكنهم يزيلون كثيراً من الأخطاء المنتظمة الناشئة عن نقص المعلومات وما يبقى هو مجموعة من التوقعات محاطة بتوزيعات احتمالية تعكس الى حد كبير الأخطاء غير المنتظمة أو العشوائية (الخصراوى ، ١٩٩٣، ص ٦٨)

ولقد كانت دالة الإستهلاك هى أولى العلاقات التى حظيت بالقياس لوقوعها فى قلب النموذج الكينزى ، ولأن الإستهلاك يمثل أكبر العناصر فى الناتج القومى الإجمالى ، ولإعتقاد بسهولة تعيين شكلها وبأنها أكثر العلاقات إستقراراً . وتختلف النظريات الجديدة لدالة